Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات حول البرنامج

مرحلة التقييم

2 سبتمبر 2015
تقرير عدد 99311

اسم العملية	تونس : القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص ومواطن الشغل
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
البلد	تونس
القطاع	ادارة الحكومة المركزية (30 ٪)، الإدارة العامة (20 ٪)، خدمات اجتماعية أخرى (20 ٪)، القطاع البنكي (20 ٪)، قطاع الاتصالات (10 ٪)
الرقم التعريفي للعملية	P150950
آلية الإقراض	قروض سياسات التنمية
الطرف المستعير	الجمهورية التونسية
الوكالة المكلفة بالتنفيذ	وزارة الاقتصاد والمالية
تاريخ إعداد وثيقة معلومات المشروع	4 جويلية 2015
التاريخ التقديري لإتمام التقييم	ماي 2015
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	سبتمبر 2015
قرار هيئة المراجعة	بالرجوع لهيئة المراجعة، تمّ الاتفاق على مواصلة إعداد العملية

1. السياق الوطني والقطاعي

منذ اندلاع ثورة 2011 وبالرغم من نجاح الانتخابات العامة والانتقال للعمل بالنظام الدستوري الجديد، عرف نسق النمو الاقتصادي بعض البطء على خلفية تصاعد حدة التوترات الأمنية والاجتماعية، منذ تنصيب الحكومة الجديدة. وقد بلغ تدهور الوضع الأمني ذروته مع الهجمتين الإرهابيتين العنيفتين اللاتي عرفتهما البلاد يومي 18 مارس في متحف باردو بالعاصمة و26 جوان بنزل بسوسة. وقد أجريت الانتخابات البرلمانية والرئاسية في الثلاثي الأخير لسنة 2014 في كنف الامتثال التام لخارطة الطريق الانتقالية التي تم الاتفاق عليها من طرف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لحل الركود السياسي الذي تعيشه البلاد منذ 2013. وأسفرت الانتخابات على صعود الحزب العلماني نداء تونس الذي

تحصل على 86 من 217 مقعدا في البرلمان، يليه الحزب الإسلامي المعتدل النهضة (69 مقعدا). وبعد وقت وجيز، انتهت جولتي الانتخابات الرئاسية، التي اجريت في مناخ نزيه وشفاف، بصعود زعيم نداء تونس الباجي قائد السبسي على كرسي الرئاسة، بعد الحصول على 55% من الاصوات. وتم اختيار الحبيب الصيد لرئاسة الحكومة، لكونه شخصية غير متحزبة وكلّف بتشكيل حكومة ائتلافية، تجمع ممثلين عن نداء تونس والنهضة وثالث وخامس أكبر الأحزاب الممثلة في البرلمان، ضامنة بذلك أغلبية مريحة في كنف المجلس، وهو أمر ضروري اعتبارا لأهمية جدول الأعمال التشريعي المتعلق ببرنامج الإصلاحات. وما أن شرعت الحكومة في العمل، حتّى بدأت تتعرض لجملة من التوترات الاجتماعية، لا سيما في المناطق الداخلية والجنوب. وقد كان للهجمتين الإرهابيتين اللتان استهدفتا مباشرة قطاع السياحة وقعا كبيرا على الاقتصاد التونسي ككل.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد مكّن معدل النمو البلاد أن تتقدم في سلم الدخل خلال العقود الثلاثة الماضية. غير أن تونس تواجه اليوم صعوبات كبيرة متصلة أساسا بفخ الدخل المتوسط، وهو ما يزيد من حدّة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تراجعت نسبة النمو في السنوات الأخيرة، رغم العمل الجاد من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية والترفيع في الإنتاجية والارتقاء بسلسلة الأنشطة ذات القيمة المضافة، وهي المؤشرات المحددة لما يعرف ب" فخ الدخل المتوسط. وتواجه تونس جملة من التحديات المترابطة والمتشابكة المميزة لبيئتها الاجتماعية والاقتصادية الحالية، على غرار: (أ) ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب (حاملي الشهادات العليا وغيرهم)، (ب) الوضعية المتقلبة للأمن الداخلي، (ج) انعدام الاستقرار السياسي في المنطقة و(د) التبعية الكبيرة تجاه منطقة اليورو في تدفقات التجارة والاستثمار. ويسلط التشخيص المنهجي وبعض التقارير التحليلية الأخرى للبنك الدولي الضوء على افتقار تونس للأسواق التنافسية وخاصة في القطاعات الأساسية وعلى ثقل التراتيب والإجراءات الإدارية وعدم توفر الإمكانيات الكافية للحصول على التمويل ومشاكل الحوكمة ويعتبرها من التحديات الهيكلية التى تعرقل تحقيق نمو أعلى ونفاذ أفضل إلى الفرص الاقتصادية للمواطنين وأصحاب الأعمال.

وقد زادت الهجمات الارهابية الأخيرة التي عرفتها البلاد سنة 2015 من رداءة الوضع الاقتصادي، اذ لا يكاد النمو يدرك الآن 0,8%، في حين كانت كل التوقعات قد راهنت على 2,6%. ويمثل قطاع السياحة قرابة 8% من الناتج الداخلي الخام وهو يشغل 400,000 شخص (بصفة مباشرة وغير مباشرة) (أي ما يقارب 10% من اليد العاملة). وبصفة عامة، ساهمت الصعوبات الأمنية في التقليص من ثقة المستثمرين وتأجيل امكانيات تحسن وضع الاستثمار الخاص (الذي عرف انتعاشة نسبية غداة نجاح الانتقال السياسي). وقد تغيرت الاحتياجات المالية للبلاد التونسية، نتيجة الأزمة، وتعمل السلطات على اتخاذ جملة من التدابير للتصدي للثغرات المالية.

في نفس الوقت، تسعى الحكومة الجديدة لاتخاذ الاجراءات الفورية اللازمة لمعالجة الأزمة الأمنية والتخفيف من التوترات الاجتماعية، مع العمل على إرساء أسس سياساتها التنموية على المدى المتوسط . وبشكل أكثر تحديدا ، قررت السلطات وضع إطار سياساتها على مسارين : (أ) وضع برنامج تدابير قصيرة الأجل لتنفيذها خلال 100 يوم، الى جانب معالجة بعض القضايا العالقة (تآكل القدرة الشرائية، الاضطرابات في قطاع التعليم، الأمن)، (ب) إعداد مخطط خماسي جديد (2016–2020) يعنى بالإصلاحات والاستثمارات، وتقديمه للعموم خلال الثلاثي الأخير للسنة. ويحتوي "برنامج 100 يوم"الطموح على مل لا يقل عن 130 اجراء، تم الشروع في البعض منها و الانتهاء من البعض اللآخر.

ويتضمن البرنامج عددا من التدابير التي تنسجم مع التزامات الحكومة السابقة، فيما يتعلق بالإصلاحات التي تدعمها اتفاقية الاستعداد المبرمة مع صندوق النقد الدولي وسلسلة قرض سياسات التنمية التابعة للبنك الدولي، مثل إعادة هيكلة البنوك العمومية.

2. أهداف العملية

في هذا السياق، تهدف سلسلة قروض سياسات التنمية الى مساعدة تونس على مواجهة الصعوبات التي تواجهها على المدى القصير، بما في ذلك تقديم الاعانة الفورية على خلفية الأزمة الأمنية التي تواجهها البلاد حاليا وتهيئة الطريق أمام نمو أقوى وأشمل مما من شأنه أن يساعد على خلق مواطن شغل جديدة على المدى المتوسط[1]. وتعتبر الاصلاحات ضرورية لتحقيق الأهداف التي ساهمت في اندلاع الثورة : فتح الاقتصاد حتى يتمكن أكثر فأكثر من خلق الفرص الاقتصادية أمام أفراد للشعب التونسي وخاصة منهم الشباب، من ناحية، واعتماد مبدئي المشاركة وإيصال الصوت، كمكوّنين أساسيين لصنع السياسات، من ناحية أخرى. وبناءا على الإنجازات التي تحققت في إطار القرضين الأول والثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص ومواطن الشغل، يركز برنامج الإصلاحات الذي تستند عليه العملية المقترحة على أربعة من المجالات السياسة الرئيسية المعنيّة بهذه السلسلة : (أ) تشجيع الاستثمار الخاص وخلق مناخ أكثر تنافسية، (ب) إعادة هيكلة القطاع المالي، (ج) تحسين الجودة والمساءلة في قطاع الخدمات الاجتماعية، (د) دعم الشفافية والمساءلة في السياسات العامة والمالية.

واعتمادا كذلك على الإنجازات المحققة في إطار القرضين الأول والثاني من السلسلة، يركز برنامج الإصلاحات الذي يستند إليه القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص ومواطن الشغل على ثلاثة مجالات سياسة من ضمن أربعة : (أ) تشجيع الاستثمار الخاص وخلق مناخ أكثر تنافسية، (ب) إعادة هيكلة القطاع المالي، (ج) دعم الشفافية والمساءلة في السياسات العامة والمالية. وقد تم دعم التدابير اللازمة لتحسين الجودة والمساءلة في قطاع الخدمات الاجتماعية في أوّل عمليتين من هذه السلسلة.

• **الاستثمار في القطاع الخاص** : تركز الإصلاحات الرئيسية في قطاع الاتصالات على : (أ) تبسيط المناخ التنظيمي أمام الشركات، (ب) توسيع مجال الإصلاحات التنظيمية على مستوى قطاع الاتصالات، قصد الترفيع في نسبة الحصول على الأنترنت والتخفيف من تكلفة ذلك.

• **تعزيز قدرات القطاع المالي** : تركز الإصلاحات على : (أ) إعادة هيكلة البنوك العمومية قصد التحسين من أداءها وترسيخ قاعدتها الرأسمالية، وذلك بهدف تحسين البيئة المصرفية بشكل عام

• **الحوكمة** : إدخال اصلاحات أساسية على مستوى إطار المعلومات، تمشيا مع أحكام الدستور الجديد، فضلا عن تحسين الشفافية في المالية العامة، خاصة فيما يتعلق بعمليات الشركات العمومية.

[1] انظر البنك الدولي (ماي2014)، الثورة غير المكتملة، توفير الفرص والوظائف الملائمة والصحة الجيدة لجميع التونسيين، تقرير عدد TN-86179

3. مبررات دواعي مساهمة البنك

في الوقت الذي تستجيب فيه الحكومة للحاجيات الفورية الناجمة عن حالة الطوارئ الأمنية والاجتماعية، نجدها تعمل كذلك على إعداد مخطط تنموي خماسي، ذات أبعاد تنموية اجتماعية و اقتصادية، يتمحور حول ثلاثة مواضيع هامة : الأمن والإدماج والانتعاش الاقتصادي. وبالنظر للأهداف الرامية لإضفاء المزيد من الاستقرار على مستوى الوضع الاقتصادي الكلي، تواصل الحكومة العمل على ضبط أوضاع المالية العامة، رغم أن حاجيات التمويل على المدى القصير لا تزال مرتفعة جراء الحادثتين الأمنيتين لسنة 2015. وقد انخرطت الحكومة في جملة من الاصلاحات الضريبية والجمركية الطموحة التي تسعى الى تعبئة بعض من المداخيل الاضافية، سعيا منها لسد الثغرات والحد من الفساد ومقاومة التجارة الموازية من خلال الاصلاحات الادارية والجمركية. وعلى مستوى الدفوعات، تواصل الحكومة العمل على معالجة معضلة ارتفاع الأجور والمضي قدما في الاصلاحات الخاصة بقطاع الطاقة والتحسين من استهداف برامج الحيطة الاجتماعية وتحسين انجاز المشاريع الاستثمارية العامة بفضل اصلاح المنظومة القانونية وشدّ المراقبة على المنشآت العمومية. أما فيما يتعلق بالتنمية الجهوية، فقد جددت الحكومة التزامها لخلق مناخ مناسب للحوكمة، استعدادا لاقتراب موعد الانتخابات البلدية القادمة. بهدف التحسين من المناخ الجبائي في الجهات، تعمل الحكومة بمساندة البنك الدولي على مراجعة التحويلات العمودية لاضفاء المزيد من الشفافية عليها. أما فيما يتعلق بالاصلاحات الاقتصادية الهيكلية، تواصل الحكومة الجديدة الاصلاحات التي تم الشروع فيها أثناء الفترة الانتقالية لتحسين الحوكمة وتعزيز مناخ الأعمال والنهوض بالتنافسية الاقتصادية. وفي هذا السياق، تركز الحكومة على أهم السياسات القطاعية الرامية لدفع النمو، لا سيما في قطاعي المالية والاتصالات، مع السهر على الرفع من الادماج الاجتماعي عبر تحديث منظومة الوقاية والحيطة الاجتماعية.

وفي الوقت الذي يواصل فيه الاقتصاد التونسي تعافيه مقارنة بالتراخي الذي عرفه سنة 2011، تراجعت نسبة النمو سنتي 2013 و2014. ولم يسجل أي ارتفاع في نسق تعافي مستوى الاستثمارات الخارجية ومداخيل السياحة، بالرغم من التطورات السياسية الايجابية. اذ يفضل المستثمرون البقاء في حالة انتظار حيث استمر المستثمرون في انتظار نهاية الدورة السياسية، على خلفية الأحداث الأمنية التي أحبطت انتعاشة القطاع السياحي تعكر الأوضاع وتأجيل امكانية التعافي، لقطاع السياحة خاصة ولاقتصاد البلاد، عامة. وبعد فترة من السياسات المالية والنقدية التوسعية بين سنتي 2011 و 2013، شددت السلطات تدريجيا سياساتها، مما أدّى إلى خلق إطار اقتصاد كلي ملائما للعملية المقترحة، بالرغم من تداعيات الأحداث الارهابية على الأوضاع المالية للبلاد سنة 2015. وحتى تتمكن من دعم سياساتها الاقتصادية الكلية، وقّعت تونس على اتفاقية استعداد مع صندوق النقد الدولي، بمبلغ إجمالي قدره 1.7 مليار دولار، ينتهي أجلها في ديسمبر 2015. وقد اختتم صندوق النقد الدولي بنجاح المراجعات الأربعة الأولى من البرنامج بين جانفي 2014 و ديسمبر 2014. وبات الانتهاء بنجاح من المراجعة الخامسة أمرا وشيكا.

ويبقى البنك الدولي ملتزما كل الالتزام ازاء مساعدة تونس على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبذل الجهد لإرساء الأسس الضرورية للنمو المستدام والشامل. وتعتبر عمليات سلسة قروض سياسات التنمية المتعددة القطاعات مكونا أساسيا للدعم الذي يقترحه البنك الدولي لتونس، كما جاء ذلك في المذكرة الاستراتيجية المؤقتة لسنة 2012 (انظر القسم

4.3)[2]. ويضم فريق البنك الدولي المسؤول عن هذه العملية أعضاء من مؤسسة التمويل الدولية. وكمل كان الشأن للعمليات السابقة التابعة للسلسلة، تم الاعداد للقرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص ومواطن الشغل بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الافريقي للتنمية وعدة شركاء آخرون.

4. التمويل المبدئي

المصدر : (ملايين الدولارات الأمريكية)
المقترض / المنتفع : 0
البنك الدولي للإنشاء والتعمير : 500 (قسطين)
المجموع : 500

5. التدابير المؤسساتيّة والتنفيذية

على مستوى الحكومة، تعود مسؤولية تنسيق تنفيذ البرنامج على عاتق وزارة الاقتصاد والمالية. وتأخذ الحكومة زمام المبادرة في رصد التقدم المحرز في تنفيذ هذه العملية. ونظرا لأهمية توفر الرؤية الواضحة، وقع تشريك كلّ من رئاسة الحكومة والبنك المركزي بصفة وثيقة في رصد تصميم البرامج وتنفيذها.

ويسهر البنك بانتظام على أنشطة الإشراف حتى يتمكن من مواصلة تقديم المشورة السياسية والمساعدة التقنية للمؤسسات المساهمة في برنامج الإصلاحات، وذلك بفضل عمل موظفيه على الميدان. ويواصل البنك حواراته مع الوزارات ذات الصلة ويحرص على المراجعات المنتظمة بالتعاون الوثيق مع الشركاء الآخرين. ويتم تنظيم الإشراف من قبل البنك (والجهات المانحة ذات الصلة) بصفة واسعة وشاملة، بما في ذلك متابعة التنفيذ وتقييم التدابير والنتائج الحاصلة من العمليات السابقة.

ويستند رصد وتقييم البرنامج ونتائجه المتوقعة على أنشطة الرصد والتقييم المنتظم التابعة للحكومة. ويستمر البنك، بمساعدة شركاءه الآخرين، تقديم الدعم للحكومة حتى تتمكن من تعزيز أنشطة الرصد والتقييم وتحسين جودة البيانات وإدارتها وتعزيز القدرة على استغلال نتائج التنمية وأخذها بعين الاعتبار في عملية صنع السياسات.

6. المخاطر والتخفيف منها

تحوم المخاطر المتعلقة بالعملية حول :

[2] تمت مناقشة المذكرة الاستراتيجية المؤقتة من طرف مجلس المديرين المنفذين بتاريخ 3 جويلية 2012 (البنك الدولي للانشاء والتعمير). مذكرة الاستراتيجية المؤقتة للجمهورية التونسية لسنتي 2013 و2014. تقرير عدد 67692 – TN

(1) المخاطر المتعلقة بالتوترات السياسية أو الأمنية المحتملة : بالرغم من التحسن الملحوظ للوضع السياسي سنة 2014 وأوائل 2015 غداة نجاح الانتقال الديمقراطي، جاءت الهجمات الارهابية في مارس وجوان 2015 لتشهد على هشاشة الوضع الأمني في البلاد، نتيجة جملة من العوامل الداخلية (بقاء بعض الخلايا الارهابية ناشطة في البلاد) والمعطيات الخارجية (وقع الاضطرابات في الجارة ليبيا). وقد تكررت التوترات الاجتماعية خلال النصف الأول من سنة 2015، مما أثر على المناخ السياسي والقدرة الانتاجية للبلاد. ووقع التخفيف من وقع المخاطر الأمنية باتخاذ جملة من التدابير غداة الهجوم الارهابي على نزل سوسة. أمّا على الصعيد الاجتماعي، فقد تمت المصادقة على أمر حكومي يتعلق بمؤسسة الحوار الاجتماعي. وقد حضيت هذه المبادرة بالترحيب التام، اذ أنها تعتبر خطوة هامة نحو ارساء منظومة مهيكلة للحد من النزاعات العمالية. وبصفة عامة، فقد مكنت التحديات الأمنية من التوصل لموقف تعاوني اجتمع حوله جميع الفرقاء الاجتماعيون كما اتضح ذلك خلال الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد سنة 2013.

(2) المخاطر المتأتية من غياب الرؤية الواضحة على مستوى الاقتصاد الكلي : تشكل التوترات الاجتماعية والأمنية وضبابية التوقعات الاقتصادية الناتجة عن أزمة منطقة اليورو وتوتر الوضع في ليبيا خطرا كبيرا على الاستقرار الاقتصادي بتونس. ويساهم كل من بطء النمو وضبابية آفاق سوق الشغل على تقوية الشعور بانعدام الفرص الاقتصادية، كما يساهم الوقع السلبي للهجمات الارهابية على قطاع السياحة وع هشاشة القطاعات المصدرة أمام تغيرات النمو في أوروبا فى تفاقم مخاطر الائتمان والسيولة في القطاع المصرفي. وتتسبب هذه المخاطر في تفاقم أزمة السيولة وضعف جودة الأصول في القطاع المصرفي. وللتخفيف من هذه المخاطر، اتخذت السلطات جملة من التدابير الرامية إلى تحسين تنفيذ الاستثمارات العامة، في اطار الميزانية التكميلية لسنة 2015، خاصة في المناطق المهمشة، مع توسيع نطاق بعض التدخلات الاجتماعية (التحويلات النقدية للأسر ضعيفة الدخل). وتهدف التدابير التي تدعمها هذه العملية الى تعزيز القطاع المصرفي والحد من مخاطر غياب الاستقرار المالي. وسيساعد الاستمرار المرضي لتنفيذ اتفاقية الاستعداد المبرمة مع صندوق النقد الدولي على بعث رسائل طمأنة فيما يتعلق بسلامة الإطارين الجبائي و الاقتصادي الكلي. مع استكمال الإصلاحات قبل موفى 2015 والانتهاء من المخطط التنموي الخماسي، ستتمكن البلاد من وضع مخطط للاصلاحات ورسم السياسات الاقتصادية على المدى المتوسط. ويعتبر هذا الأمر ضروري لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والابقاء على الدين على مستويات مستدامة، مما من شأنه تجديد الثقة لدى المستثمرين، تونسيون كانوا أو أجانب، في عدد من القطاعات الاقتصادية .

(3) المخاطر المتعلقة بالقدرات المؤسساتية على تنفيذ الاصلاحات : تذمر التنفيذ الفعلي للإصلاحات المعتمدة منذ سنة 2011 من جملة من الصعوبات والعراقيل، نتيجة لضعف القدرات على التنفيذ وبسبب الوقع السلبي للضبابية السياسية على عزم الإدارة على تنفيذ بعض الاصلاحات في الوقت المناسب. وسوف تعمل المساعدة الفنية التي يقترحها البنك على سد ثغرات القدرات على التنفيذ، لا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات المزعم ادخالها على مستوى القطاع المالي (إعادة هيكلة البنوك) و قطاع الاتصالات. وسيساهم الدعم التقني المتأتي من الشركاء الآخرين في التخفيف من جملة هذه المخاطر (لا سيما صندوق النقد الدولي في مجال إصلاحات القطاع المالي أو الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بسياسة المنافسة). وستجد الحكومة الجديدة نفسها أمام آفاق سياسية أكثر وضوحا، بالرغم من الضبابية السالف ذكرها. وسيعمل المخطط الخماسي الذي هو الآن حيز

الاعداد على وضع خارطة طريق واضحة لتنفيذ الإصلاحات التي من شأنها تحديد أولويات الإدارة. ومن المتوقع ادخال جملة من التعديلات المؤسساتية لتعزيز الاعداد للإصلاحات وتنفيذها ومراقبتها (على شكل "وحدة تنفيذ الاصلاحات") على مستوى الوزارة الأولى بدعم من البنك الدولي.

(4) المخاطر المتعلقة بمقاومة أصحاب المصالح : يحرص البعض من أكبر أصحاب المصالح على معارضة الإصلاحات، خاصة أولائك الذين كانوا يحضون بمراكز مهيمنة في الأسواق أو يحصدون بعض المداخيل غير المستحقة والتي تعمل الاصلاحات على الحدّ منها. ويسلط العمل التحليلي الذي يعتزم البنك القيام به، بما في ذلك مراجعة سياسة التنمية، الضوء على المخاطر المتعلقة بالتباعد الذي قد ينتج بين الإصلاحات على الورق والتغيير الحقيقي على أرض الواقع كما يلمسه المواطنون والفاعلون الاقتصاديون. وتهدف معظم الإصلاحات التي تدعمها سلسلة قروض سياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص ومواطن الشغل إلى تمكين المواطنين من تفادي هذه المخاطر. ويعتزم البنك استثمار جهد كبير في التوعية و الحصول على التوافق في الآراء. ولتحقيق هذه الغاية، يساهم البنك في العديد من مشاورات ويعمل على نشر النتائج والتوصيات التي جاءت في وثيقة مراجعة سياسات التنمية. كما يساند البنك مشروع التوعية للعموم، وذلك باستخدام وسائل الإعلام المحلية، قصد تحفيز وتغذية روح النقاش الوطني حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تواجهها تونس.

7. الفقر، الوقع الاجتماعي والاعتبارات البيئية

الفقر والوقع الاجتماعي

من المتوقع أن يكون وقع السياسات التي يدعمها القرض إيجابيا من ناحية الحد من الفقر، بالنظر لدعم النمو وخلق فرص العمل على المدى المتوسط ووضع أنظمة من شأنها تحسين جودة الخدمات وتعزيز الحوكمة الرشيدة وتحسين الحصول على المعلومة. من غير المحتمل أن تكون للإصلاحات المقترحة بعنوان مشروع القرض تأثيرات توزيعية واجتماعية سلبية.

الجوانب البيئية

من المُستبعد أن تؤدي الإصلاحات التي يساندها القرض المقترح إلى حدوث آثار سلبية أو ايجابية على البيئة، أو الغابات، أو غير ذلك من الموارد الطبيعية. وتعتزم الأنشطة المقترحة بعنوان قروض سياسات التنمية دعم الإجراءات اللازمة لخلق بيئة ملائمة لتوفير فرص العمل ودعم مواطن الشغل والحد من الفقر، ممّا لا يشكل خطرا على البيئة. ومن المتوقع أن يكون لأنشطة الاستثمارات الخاصة والعامة العادية التي قد تنجم عن هذه السياسات تأثيرات على البيئة. إلا أنه من المستبعد أن تكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة، إذ أن جميع الأنشطة المزعم القيام بها تخضع للإطار القانوني التونسي لحماية البيئة. وبالتالي، ليس من الضروري اللجوء لدراسات بيئية ولا لتدابير خاصة لتقييم الأثر البيئي.

8. نقاط الاتصال

البنك الدولي

الاتصال : السيد جان لوك بارناسكوني

الوظيفة : كبير خبراء اقتصاديين

الهاتف : 197 967 71 216+

البريد الإلكتروني : jbernasconi@worldbank.org

المكان : تونس – البنك الدولي للإنشاء والتعمير

المقترض

الاتصال : السيدة كلثوم الحمزاوي

الوظيفة : المديرة العامة للتعاون المتعدد الأطراف

كتابة الدولة للتنمية والتعاون الدولي

وزارة الاقتصاد والمالية

الهاتف : 522 798 71 216+

البريد الإلكتروني : k.hamzaoui@mdci.gov.tn

9. للمزيد من الارشادات، الرجاء الاتصال :

أنفو شوب

البنك الدولي

شارع 1818 H، نيويورك

واشنطن، دي سي 20433

الهاتف : 4500-458 (202)

الفاكس : 1500-522 (202)

موقع الواب : http://www.worldbank.org/infoshop